نقص الموظفين يعرقل «إصدار النتائج والوثائق».. والطالب حُكم عليه بـ«الانتظار»

ملندي لـ«الوطن»: الجامعات مفوضة بتعديل مواعيد امتحاناتها

الجبان: قريباً رفد «دمشق» بـ٨٠٠ موظف.. والأسئلة ميسرة وواضحة

| هادي بك الشريف

بين أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي لـ«الوطن» أن الجامعات مفوضة بتعديل مواعيد الامتحانات الواردة في التقويم الجامعي وذلك حسب وضع وظروف كل جامعة من الجامعات، مؤكداً بحث الموضوع خلال جلسة مجلس التعليم القادم نهاية الشهر الجاري ليصار إلى إمكانية توحيد مواعيد الامتحانات لمختلف الجامعات، علماً أنه قد يصدر قرار عن الوزارة بهذا الخصوص.

ولفت ملندي إلى أنه من المقرر أن يناقش واقع التحضيرات للامتحانات، إضافة إلى المفاضلة الجامعية، مبيناً أن قرار توحيد العقوبات بالنسبة للمخالفات الامتحانية بكل الجامعات في مراحله الأخيرة، ومن المتوقع اعتماده قريباً، علماً أنه سيؤخذ بعين الاعتبار النظام الفصلي بالنسبة للحكومية أو نظام الساعات المعتمدة بالنسبة للجامعات الخاصة، ولاسيما أن الدراسة جاءت بسبب وجود تفاوت في العقوبة والمخالفة نفسها بالنسبة لجامعة مقارنة مع غيرها.

في السياق، مشكلة حقيقة تتجدد كل فصل امتحاني ترتبط بنقص الكوادر والموظفين في الجامعات ما يسبب الضغط على طلبة الدراسات العليا بالاعتماد عليهم في المراقبات الامتحانية كما يلقي النقص بتأثيراته الواضحة على الطلاب ليشكل تأخراً واضحاً في إصدار النتائج والوثائق الطلاب والمصدقات الجامعية، دون ابتكار أي حل جديد من التعليم العالي سوى التأكيد على رفد الجامعات بأعداد إضافية من الموظفين وذلك من المسابقة المركزية المعلن عنها مؤخراً.

وحول هذا الموضوع، أكد ملندي أن مشكلة نقص الموظفين والكوادر مشكلة تفاقمت بسبب ظروف الأزمة وتعاني منها الوزارة، مبيناً العمل على تسيير الأمور حسب الإمكانات المتاحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد أسامة الجبان وجود نقص واضح بأعداد الموظفين، مبيناً أنه يتم الاعتماد على طلبة الدراسات العليا في أعمال المراقبة الامتحانية.

وكشف الجبان عن رفد الجامعة بأكثر من ٨٠٠ موظف جديد جزء منهم يذهب لدعم فروع الجامعة في درعا والسويداء والقنيطرة، والجزء الآخر لدعم عدد من الكليات في الجامعة الأم، منوهاً بمتابعة موضوع نقص الموظفين الذي يعتبر مشكلة عامة في مختلف الجامعات.

وحول التحضير للامتحانات الجامعية، بين رئيس الجامعة أن أكثر من ٢٠٠ ألف طالب وطالبة يتقدمون للامتحانات القادمة في مختلف الكليات النظرية والتطبيقية، مبيناً التشدد على صعيد تأمين كل المستلزمات، كما تم التشديد على المكاتب الهندسية والكليات بتجهيز القاعات الدرسية والامتحانية ومراعاة وضع الطالب وأن تكون الأسئلة ميسرة وواضحة ومفهومة، والتدقيق في الأسئلة الموضوعة وعدم حدوث أي مشكلات تنعكس سلباً على العملية الامتحانية.

وأكد الجبان أنه من المقرر أن يصدر الأسبوع القادم التعليمات الامتحانية، ناهيك عن إنجاز الامتحانات العملية، والتأكيد على إصدار كل البرامج قبل فترة زمنية بهدف تحضير الطالب بشكل جيد للامتحانات، علماً أن قرار تمديد فترة نهاية الامتحانات لـ٤ آب القادم بدلا من ٢٨ تموز جاء بسبب قدوم عيد الأضحى المبارك ضمن الدورة الامتحانية الثانية، وبالتالي تم إعطاء هامش للطلاب، مبيناً إجراء امتحان مركزي مؤتمت لمقر الثقافة القومية الاشتراكية يوم الأحد ٨ آب القادم من التاسعة والنصف وحتى العاشرة والنصف صباحاً للكليات كافة.

ويشار إلى أنه من المقرر أن تنطلق امتحانات الكليات النظرية التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب قبل أيام من بدء امتحانات الكليات التطبيقية، وسط تنسيق بين عدد من الكليات بدمشق على صعيد تجهيز القاعات الامتحانية، علماً أن ٢٦ حزيران موعد بدء الامتحانات وفقاً للتقويم الجامعي.

١٠٠ ألف ممرض وقابلة ومهني صحي ينتظرون إنصافهم

ماليل: انتهينا من وضع النظام الداخلي للنقابة وبانتظار صدوره وعقد المؤتمر التأسيسي

| محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» شكاوى من مختلف المحافظات من ممرضين ومن مساعدين صحيين، يطالب مرسلوها بتفعيل دور نقابة التمريض والقبالة المحدثة، والعمل على منحهم التعويضات التي يستحقونها.

وجاء في الشكوى: نحن مجموعة من الممرضين والتقنيين والمعالجين والقبالة وأغلب الاختصاصات الصحية يبلغ عددنا حوالى ٤٠ ألف عضو نطالب بأن يتم تطبيق المرسوم رقم ٣٧ لعام ٢٠١٢ الذي لم يطبق بعد بتشكيل نقابة لنا تتكلم، لنيل حقوقنا وحمايتنا وإجراء انتخابات النقابة بشكل ديمقراطي ومعلن، ليتم تشكيل نقابة فاعلة تقوم بواجباتها على أكمل وجه وتحفظ للزملاء والزميلات كرامتهم وحقوقهم، وتوظيف الخريجين الجدد وهو عدد هائل.

وتابعوا: نخص بالذكر الفروع غير الملتزمة من كليات التمريض والعلوم الصحية والمعاهد الصحية والطبية ومدارس التمريض غير الملتزمة، مؤكدين أن بعض الخريجين ينتظر منذ أكثر من ١٥ سنة إجراء المسابقة والوظيفة.

وأضافوا: كذلك رفع طبيعة العمل وإعطاء الحوافز والمكافآت لأننا نعمل في مهن نادرة ببلدنا التي يبقى العامل فيها ليل نهار كما رجال الجيش العربي السوري الذين يبقون على أهبة الاستعداد ساهرين طول الوقت ونحن نبقى في المشافي لاستقبال المواطنين المرضى، داعين إلى تشميل أكبر شريحة منهم بقانون المهن الخطرة ممن يتعرضون للأشعة أو للأمراض المعدية أو يقومون بملامسة الدم، وتطبيق قانون المهن الخطرة للجميع بشكل أوتوماتيكي ومن دون واسطات ومحسوبيات.

وفتح مجال التقاعد إلى ٢٥ سنة خدمة فعلية، لأن الجسم يكون قد أنهك من العمل فكيف لهذا الجسم أن يقدم الرعاية للمرضى بعد كل هذه الفترة من الخدمة، وتفعيل البطاقة الصحية للمتقاعدين فهم أصبحوا في عمر أحوج إليها من التقاعد، ونقل الممرضين والممرضات إلى محافظاتها ضمن أكبر إمكانية وخصوصاً بعد انتهاء فترة الالتزام التي هي ضعف سنوات الدراسة والسماح بالانتقال بين الوزارات بسهولة بمجرد وجود الشاغر الصحي ذاته، واعتبار خدمة الجيش لخريجينا من سنوات التزامهم بالمشفى، فلا يعقل أنهم بعد خدمة الجيش والتسريح تكون مكافأتهم هي خدمتهم سنوات الالتزام أيضاً، كما نطلب أن تكون الخدمة العسكرية للكوادر ضمن اختصاصهم الصحي وإذا كان بالإمكان لفترة زمنية محددة مثل باقي الاختصاصات الصحية.

«الوطن» نقلت هذه المطالب إلى رئيسة نقابة التمريض والمهن الصحية يسرى ماليل التي أكدت حق الجميع في كل هذه المطالب التي عملت النقابة على تبنيها ورفعها للجهات المعنية عشرات المرات، لأن النقابة ليست صاحبة القرار في إصدار صكوك تنفيذية فيها، وهي من اختصاص الوزارات والهيئات الطبية المعنية.

وأشارت رئيسة النقابة إلى أنه تم مؤخراً الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على النظام الداخلي للنقابة وتم رفعه للقيادة المركزية التي ترسله إلى وزارة الصحة لكونها الجهة المعنية قانوناً في إصدار النظام الداخلي، كاشفة أنه حسب رأي الوزارة سيتم قريباً عقد إما هيئة عامة للنقابة وإما مؤتمر تأسيسي يتم من خلاله انتخاب الجهاز التنفيذي للنقابة، مطالبة الشباب من جميع المحافظات التفاعل مع هذا الجهاز التنفيذي ليكونوا العنصر الفاعل ويقوموا بدورهم في خدمة أعضاء المهنة.

وبينت رئيسة النقابة أنه تم مؤخراً التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومن خلال مؤتمر دولي وضع إستراتيجية لعمل القابلات والممرضات تسهم في دعم عملهن بشكل كبير.

ولفتت إلى انه تم تشكيل لجنة برئاسة معاون وزير الصحة ومشاركة ممثلين عن النقابة لدراسة ورفع كل المقترحات التي من شأنها تحقيق المطالب الممكنة لأعضاء النقابة وتحقيق العدالة بين الجميع، ووضعت المقترحات من قبلنا لخريجي المعاهد والكلية والمدرسة والعاملين في المشافي والمراكز الصحية ومدرسي التمريض، وتم وضع نسبة محددة لكل فئة.

وعن عدد العاملين في قطاع الصحة من غير الأطباء والإداريين أوضحت رئيسة النقابة أن هناك ٢٥ ألف عضو منتسب للنقابة فقط وفق المرسوم ٣٨ ولكن هناك الكثير ممن يعملون في هذه المهن لم ينتسبوا لهذه النقابة ويمكن أن يصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠ عضو من مختلف الاختصاصات، وأن الانتساب إلى هذه النقابة هو إلزامي للجميع، ويمكن لمن يرغب في الانتساب إلى أي نقابة أخرى إضافة إلى نقابتنا.

وعن الالتزام بتعيين الخريجين، بينت ماليل أن موضوع التعيين هو قرار حكومي ولا التزام بالتعيين إلا لخريجي مدارس التمريض فقط، أما خريجو الكليات والمعاهد فإن الدولة غير ملزمة، والأمر متروك للإعلان عن مسابقات من الجهات المعنية، ولكن وعدنا وزير التعليم العالي بأنه سيتم إجراء التعاقد مع خريجي الكلية والمعاهد أسوة بالأطباء، لكن وزارة الصحة ما زال الأمر لديها مرتبط بالإعلان عن مسابقة ليتمكن الخريجون من التقدم إليها للتعيين.

> الجهات العامة غير ملزمة بتعيين خريجي كلية التمريض والمعاهد الطبية والصحية

استغاثة من بادية السويداء

٥٦ ألف رأس ماشية في قرية الشعاب مهددة بالنفوق لنقص الأعلاف ومياه الشرب

| السويداء- عبير صيموعة

أدى نقص الأعلاف وارتفاع بورصة أسعارها لدى القطاع الخاص إلى نفوق المئات من رؤوس الماشية في قرية الشعاب المحاذية لبادية السويداء.

وأطلق أهالي القرية التي يقطنها أكثر من خمسة آلاف من أبناء عشيرة الرمثان صرخة استغاثة مناشدين الجهات المعنية بضرورة تأمين الأعلاف عن طريق فتح دورات علفية إضافية أو تأمينها بأسعار لكسر احتكارها من القطاع الخاص.

وأكدوا في شكواهم لـ«الوطن» أن عدد قطعان القرية من الماشية كان يتجاوز الـ٥٠ ألف رأس من الأغنام وأكثر من ألف رأس إبل و٥ آلاف رأس ماعز إلا أن المئات منها قد تعرض للنفوق خلال الأشهر القليلة الماضية جراء نقص الأعلاف ليبقى الآلاف منها معرضاً للمرض والهزال في حال بقاء الحال على ما هو عليه متسائلين أين قطعانهم من تصريحات الحكومة بضرورة حماية الثروة الحيوانية ودعمها.

مختار القرية حمد الرمثان أكد لـ«الوطن» ضرورة دعم الأهالي في الشعاب ليتمكنوا من الحفاظ على قطعانهم من الماشية التي تشكل رافداً أساسياً في اقتصادنا في حال جرى العمل على تأمين أبسط متطلباتها بالأطباء، لكن وزارة الصحة ما زال الأمر لديها مرتبط بالإعلان عن مسابقة ليتمكن الخريجون من التقدم إليها للتعيين.

على مر السنوات العشر الماضية، لافتاً إلى أن غلاء الأعلاف وقلة المراعي أديا إلى خطر كبير أحاق بكامل القطعان كما أدى إلى إلحاق الخسائر الكبيرة بالمربين الذين باتوا في حالة من العوز الشديد مع محاولاتهم اليائسة في تأمين غذاء مواشيهم بعد أن وصل طن الشعير إلى مليونين و٢٠٠ ألف وطن النخالة إلى أكثر من مليون و٧ آلاف وعجزهم عن استئجار الأراضي غير القابلة للحصاد من مزارعيها جراء ارتفاع أسعارها هي الأخرى، وهو الأمر الذي دفع المربين إلى بيع أعداد كبيرة من رؤوس القطيع بأقل من ٢٠٠ ألف للرأس وبالدين على أن يتم تسديد أثمانها العام القادم لضمان عدم نفوقها لديهم.

وأكد المختار ضرورة تحرك الفريق الحكومي بالسرعة القصوى لإنقاذ ما تبقى من قطعانهم بتقديم القروض للمربين لضمان استمرارية شراء الأعلاف من القطاع الخاص لافتاً إلى أن الحل الأجدى حالياً إضافة إلى السعي لتأمين الأعلاف من المؤسسة بفتح دورات علفية استثنائية في ظل الوضع الاستثنائي التي تعيشه البلاد في ظل عدم توافر المراعي بالمساحات المطلوبة مبيناً أنه في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ قامت الحكومة وفي ظل قحط طال البلاد بتقديم قروض ميسرة للمربين لتأمين حاجتهم من الأعلاف ما انعكس إيجاباً على واقع الثروة الحيوانية التي تعتبر الداعم الأكبر لاقتصاد البلد.

وشدد على ضرورة افتتاح مركز توزيع الأعلاف في صلخد وهو الأقرب إلى القرية لاضطرارهم إلى قطع عشرات الكيلومترات إلى مركز نبع عرى للحصول على مخصصات ماشيتهم من الأعلاف.

وبين المختار حاجة القرية إلى حفر بئر لتغطية حاجتها من المياه موضحاً أن مياه الشرب التي تضخ إلى القرية من تجمع آبار خازمة إلى طالع القرية لا تكفي حاجة سكانها إلى مياه الشرب واضطرارهم إلى شراء المياه لسقاية القطعان عبر الصهاريج الخاصة.

رئيس بلدية قيصما أنور الأطرش أكد لـ«الوطن» أن جميع مطالب الأهالي في قرية الشعاب محقة بما يتعلق بالثروة الحيوانية خاصة بعد تعرض أعداد كبيرة منها للنفوق جراء نقص الأعلاف مشيراً إلى ضرورة إيجاد حل سريع لتأمين الأعلاف لما تشكله القطعان من مصدر أساسي لمادة الحليب الذي يؤمن احتياجات المحافظة وغيرها من محافظات القطر من منتجات الألبان والأجبان إضافة إلى اللحوم.